الفصل التاسع

سكان دولة قطر

إعداد

أ. د. ناصر عبدالرحمن فخرو

قسم الجغرافيا

كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

جامعة قطر - الدوحة - قطر

السكان في دولة قطر

تمهيد:

- مصادر البيانات السكانية:

تعاني دولة قطر مثلها مثل بعض دول الخليج العربي من ندرة البيانات السكانية، الأمر الذي يمثل صعوبة تواجه كل من يتكفل بدراسة حقيقة الرصيد السكاني دراسة كمية. ونوع المعاناة تتمثل في النقص وعدم الدقة في البيانات الإحصائية أو عدم توافرها إطلاقاً حتى وقت قريب، وهو أمر يؤثر ويعيق من وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تؤول إليه من نتائج ومردودات حياتية.

فالإحصاءات السكانية تعتبر من المتطلبات الأساسية عند إعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج المتعلقة بعمليات التنمية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتعليمية وغير ذلك. فوجود بيانات ديموغرافية دقيقة وشاملة تساهم إلى حد كبير في بلورة تصورات ورؤى أكثر اقتراباً من الواقع، مما يضمن للمخططين صحة التوجهات، وسلامة الأهداف المطلوب تحقيقها، والوصول إلى نماذج إحصائية مرتبطة بإسقاطات وتنبؤات تفيد في خطط التنمية بكافة جوانبها.

ومن واقع الإحصاءات السكانية المتاحة تؤكد حقيقة أن دولة قطر ليست ذات تاريخ طويل في إجراء التعدادات، أو في جمع وتصنيف البيانات السكانية الأخرى، وهذا يتضح من خلال استعراضنا لمصادر البيانات الثابتة والمتمثلة في التعدادات أو غير الثابتة وهي سجلات المواليد والوفيات والهجرة.

(١) مصادر البيانات السكانية الثابتة: (تعدادات- تقديرات)

أجرت قطر ثلاثة تعدادات سكانية، كان أولها تعداد عام ١٩٧٠، الذي لم تعتمده الدولة ولم تنشر نتائجه لأسباب أمنية خاصة؛ لذلك سحب من التداول قبل صدوره، وإن كان قد تم تناول أرقامه في بعض الدراسات العلمية. ولم يجر بعد ذلك أي تعداد بطريق الحصر الشامل إلا أنه في عام ١٩٨٢ أجرى الجهاز المركزي للإحصاء بعد إنشائه عام ١٩٨٠- دراسة للسكان عن طريق العينة، وظلت نتائجه سرية فيما عدا بعض البيانات العامة مثل إجمالي عدد السكان لبعض مناطق قطر وبعض الخصائص السكانية البسيطة.

ويعتبر تعداد عام ١٩٨٦ أهم تعداد نفذه الجهاز المركزي للإحصاء، حيث راعى أحدث التوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة، فقد تميز بالدقة والشمول، حيث درس السكان وتوزيعهم وخصائصهم الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية. أما التعداد الأخير للدولة فقد أجري في مارس ١٩٩٧، وقد احتوى هذا التعداد على بيانات تفصيلية دقيقة وشاملة للسكان، وكانت على مستوى الدولة والبلديات. وبهذا يمكن القول إن هناك تعدادين يمكن الثقة بهما وأصبحا يمثلان نقطتي انطلاق لمختلف الدراسات الديمغرافية والاجتماعية وغيرها، خاصة مؤشرات النمو ومعدلاته وتقدير التوقعات المستقبلية لمسيرة التنمية في المجتمع.

(٢) مصادر البيانات السكانية غير الثابتة: (الإحصاءات الحيوية- الهجرة)

فيما يتعلق بالإحصاءات الحيوية في دولة قطر فحتى وقت قريب لم توجد تسجيلات دقيقة لهذا النوع من الإحصاءات، حيث تفتقر الدولة لسجلات عن المواليد والوفيات خلال فترة زمنية طويلة، مما يجعل من العسير حساب

المقاييس الإحصائية المختلفة والخاصة بقياس الإنجاب والوفيات ومعدلات أخرى، وحديثاً بدأت الدولة تهتم بتسجيل الإحصاءات الحيوية بعد إصدار قانون سنة ١٩٨٢ بشأن تسجيل المواليد والوفيات وإحصاءات الزواج والطلاق. وبذلك لا نشك أن تصل نسبة المسجلين من المواليد إلى ١٠٠٪ لأسباب من بينها، صغر الدولة سكاناً ومساحة، ومركزية المستوطنات البشرية، بالإضافة إلى أهمية التسجيل اجتماعياً واقتصادياً وإداريا لكافة أفراد المجتمع. أما حالات الوفاة المسجلة فلا تختلف نسبها عن المواليد وذلك بعد أن كانت متدنية في فترة الستينيات والسبعينيات.

أما بالنسبة لبيانات الهجرة فتعتبر من أكثر البيانات سرية حيث حجبت معظم الأرقام الرسمية الخاصة بنسبة الوافدين في الدولة لحساسيتها سواء في التعداد الأول أو الثاني أو الثالث، الأمر الذي شكل صعوبة في تناول مثل هذه الدراسات، رغم ذلك يمكن الحصول على بيانات الوافدين خلال تعدادي ١٩٨٦،١٩٩٧ من خلال ما يصدره مركز الإحصاء في المجموعات الإحصائية السنوية، والاعتماد عليها في الدراسات السكانية للدولة.

أولاً: نمو السكان:

(١) اتجاهات النمو السكاني:

ارتبط النمو السكاني في دولة قطر بمجموعة من التغيرات الاقتصادية والتي تمثلت في التحول من اقتصاد تقليدي يعتمد على التجارة والزراعة والصيد والغوص على اللؤلؤ، إلى اقتصاد حديث بدأ مع ظهور النفط واعتمد على عوائده المتزايد، وقد كان لهذا التحول أثره في حدوث تغيرات ديموغرافية سريعة وعميقة كان لها مردوداتها العميقة في التشكيلة والتركيبة السكانية للدولة.

لذلك سوف نعرض لاتجاهات نمو السكان من خلال فترتين لكل منهما مميزاتها الديموغرافية الخاصة بها:

الفترة الأولى: هي فترة ما قبل ظهور النفط.

الفترة الثانية: فترة ما بعد ظهور النفط.

أ) نمو السكان قبل ظهور النفط:

نظراً لعدم توفر الإحصاءات والبيانات الدقيقة والموضوعية عن حجم السكان خلال هذه الفترة والتي تمتد حتى عام ١٩٥٠، فإنه سيتم الاعتماد على ما ذكر من تقديرات شخصية أو تقديرات لهيئات رسمية، رغم ما في ذلك من تفاوت وتذبذب للأرقام، وذلك للوقوف على حجم وشكل النمو السكاني خلال هذه المرحلة.

يمكن القول دون تحفظ بأنه لم تطرأ زيادة سكانية بارزة حتى منتصف القرن العشرين بسبب انعدام المقومات التي تؤدي إلى ذلك، فالبلاد كانت تعاني من سوء الأوضاع الصحية، وفقر الموارد الاقتصادية، فهي تمثل منطقة طرد للسكان أكثر منها منطقة جذب. فسواحل الخليج كانت حتى وقت قريب من أشد جهات العالم جدباً وأكثرها فقراً، مما دفع السكان للاتجاه إما للبحر أو الصحراء، والتفاعل مع بيئتهم الشاقة للحصول على الحد الأدنى من وسائل الحياة والعيش. وقد صحبت هذه الحياة الشاقة معدلات عالية من المواليد والوفيات، الأمر الذي جعل تغير الحجم السكاني ضئيلاً، والزيادة الطبيعية- المسؤولة عن هذا التغير في النمو- كانت منخفضة جداً.

أولى التقديرات التي أوردت بياناً بحجم السكان في قطر، كانت تقديرات لوريمر في مطلع هذا القرن، حيث قدر السكان في عام ١٩٠٧ بحوالي ٢٧

ألف نسمة. في حين قدر بيركس وسنكلير Birks & Sinclair السكان في عام ١٩٣٩ بحوالي ٢٨ ألف نسمة، وفي عام ١٩٦٥ بنحو ٢٥ ألف نسمة. ومثل هذه التقديرات يعتريها كثير من التناقض لكونها تعتمد على معايير قد تكون اقتصادية أو اجتماعية، ويعتمدون على المشاهدة أو من خلال تقدير عدد المنازل ومحاولة الوصول لحجم السكان التقريبي، كما فعل لوريمر.

أما سلسلة البيانات الدولية كالكتاب السنوي الديمغرافي الذي تصدره الأمم المتحدة فقد كان تقديره لسكان قطر لعام ١٩٣٧ بحدود ١٦ ألف نسمة، وصل في عام ١٩٤٩ إلى ٢٠ ألف نسمة، أما تقديره لعام ١٩٦٢ فقد كان ٥٥ ألف نسمة. ولعل لهذه الزيادة جانباً من الصحة وذلك نتيجة لاستقرار الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في ذلك الوقت، وبداية استقبال قطر لمجموعة من العاملين في مجالات التنمية المختلفة التي بدأت مع إنتاج النفط وتصديره والاستفادة من عوائده.

إذن تميزت هذه الفترة بتضارب التقديرات وتفاوتها، وبطء النمو السكاني، حيث لم تكن البلاد في ظل الأوضاع السائدة قادرة على استيعاب أحجام سكانية أكبر من ذلك.

ب) نمو السكان بعد ظهور النفط:

منذ بداية الخمسينيات تحول اقتصاد البلاد من تقليدي إلى حديث يعتمد على النفط، فبدأت مرحلة جديدة من النمو السكاني، حيث صاحب إنتاج النفط تغيرات ديموغرافية سريعة وانتعاش اقتصادي ووفرة في سوق العمل، كان له الأثر الأكبر في نمو السكان السريع وما صحبه من تركيبة سكانية غير طبيعية.

يوضح الجدول رقم (١) والشكل (١) صورة النمو السكاني في الفترة من ١٩٥٠ حتى أواخر التسعينيات ومنه نستخلص الآتي:

جدول (١)

نمو سكان قطر للفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٧

السنة	حجم السكان	معدل النمو السنوي
١٩٥٠	٣٠٠٠٠	
١٩٥٥	٤٠٠٠٠	٥,٧
١٩٦٠	٥٥٠٠٠	٦,٣
١٩٥٦	٧٠٠٠٠	٤,٨
١٩٧٠ (١)	١١١٠٠٠	٩,١
١٩٧٥	١٨٠٠٠٠	٨,٤
١٩٨٠	٢٢٠٠٠٠	٥,١
١٩٨٦ (٢)	٣٧٠٠٠٠	٨,٤
١٩٧٩ (٣)	٥٢٢٠٠٠	٣,٧

المصدر : (١) التعداد العام للسكان ١٩٧٠.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد السكان العام، ١٩٨٦.

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد السكان العام ٢ مارس ١٩٩٧.

- بقية السنوات عبارة عن تقديرات للأمم المتحدة. U.N. Demographic Year Book, 1980.

١) ارتفع حجم السكان إلى نحو ٥ أمثال خلال فترة لا تتجاوز ٢٧ عاماً تمتد من ١٩٧٠ حتى ١٩٩٧، بمعدل نمو سنوي قدره ٨ ر ٤٪ سنوياً.

٢) شهدت الفترة من ١٩٦٥-١٩٧٥ أعلى معدل لنمو السكان، حيث بلغ أكثر من ٩٪ سنوياً. وتعتبر هذه الفترة هي بداية التحول الاقتصادي للبلاد،

وظهور الطفرة العمرانية التي تطلبت استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة للمشاركة في بناء الهيكل الأساسي للبلاد وتنفيذ خطط التنمية الشاملة لها.

٣) استمر معدل النمو مرتفعا حتى بداية التسعينيات رغم التذبذب البسيط بين الارتفاع والانخفاض، حيث لازالت هذه الفترة تمثل امتداد لمرحلة النمو التطور الذي تشهده البلاد على كافة المستويات.

٤) حدث تراجع في معدل النمو منذ بداية التسعينيات واستمر هذا الانخفاض حتى نهايتها، ليصل إلى نحو ٥ ر٣٪ خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٧. ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط وتأثيره على العوائد المالية، وبالتالي على الحركة العمرانية والاقتصادية للبلاد، وهذا بدوره أثر في حركة الهجرة الوافدة وقلل من حجمها.

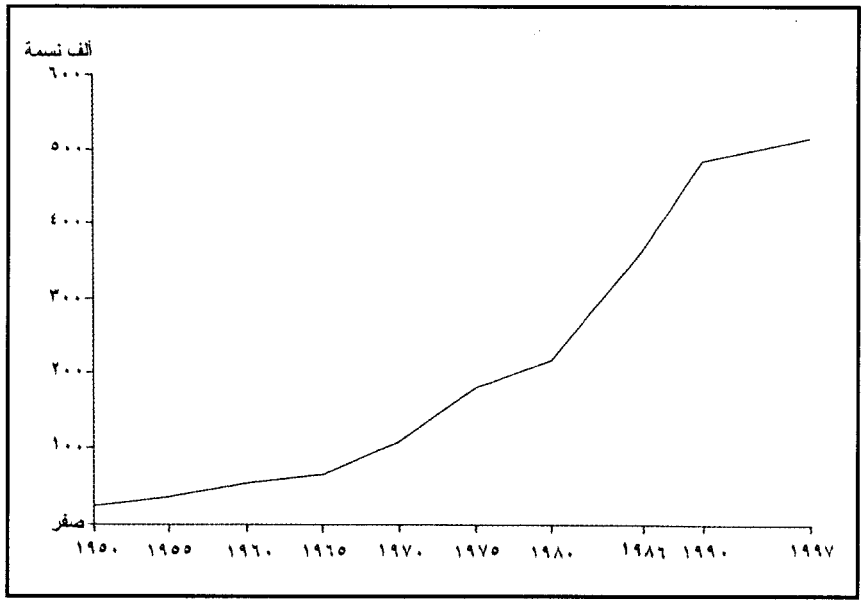

شكل (١) نمو سكان قطر خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٧

نستخلص من العرض السابق لشكل النمو بأن هناك فترتين: الفترة الأولى تميزت بانخفاض معدلات النمو، حيث الزيادة الطبيعية منخفضة والهجرة الوافدة معدومة، أما الفترة الثانية فتعتبر هي الفترة الحقيقية لنمو السكان، والتي بدأت مع أوائل السبعينيات، وهي بداية ارتفاع عوائد البترول وتزايد عملية التنمية في البلاد، وما صاحبها من هجرة للعمالة الوافدة، والتي تعد المسؤول الأول عن عملية النمو السكاني للدولة.

(٢) عوامل النمو السكاني ومعدلاته:

يرتبط نمو السكان بمتغيرين هما: الزيادة الطبيعية والهجرة، وسنتناول هذين العنصرين كلاً على حدة لمعرفة أيهما المؤثر الحقيقي في نمو سكان دولة قطر.

أ) الإنجاب :

سجلت معدلات المواليد نسبا منخفضة، حيث مثلت عام ١٩٧٠ نحو ٣٢,٥ بالألف ثم انخفضت إلى ٢٦ بالألف عام ١٩٨٠، وواصلت المعدلات انخفاضها في الفترة ١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٩٧ لتمثل نحو ٢٠,٢-٢٢,٨-١٦,٢بالألف على التوالي، انظر جدول (٢) وشكل (٢). ولعل من أهم الأسباب التي خفضت من معدلات المواليد هي ارتفاع نسبة العمالة الوافدة من غير المتزوجين أو المصطحبين لأسرهم بين السكان؛ لذلك نرى أن معدلات المواليد بين القطريين مرتفعة حيث وصلت إلى نحو ٣٨ بالألف في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧. ويمكن أدراج مجموعة من العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدل المواليد بين المواطنين نذكر منها:

١) **العامل الاقتصادي** ودوره في زيادة المواليد، فارتفاع مستويات المعيشة شجع على زيادة الإقبال على الزواج والإنجاب، وتشير الإحصاءات أن نسبة المتزوجات اللواتي تزوجن في عمر أقل من ٢٥ عاماً ارتفعت إلى ٦٦٪

عام١٩٩٧. في حين كانت تمثل حتى عام ١٩٩٠ نحو ٣٥٪. إضافة إلى دور الدولة في تقليل أعباء الإنفاق على الأسرة عن طريق توفير الرعاية الصحية والتعليمية للطفل، مع توفير مجالات العمل والسكن له بعد التخرج.

٢) العادات والتقاليد التي تحث على الزواج المبكر، وميل السكان إلى زيادة المواليد لتؤدي إلى كبر حجم الأسرة أو العائلة.

٣) العامل الديني كان له أثر في تحريم الإجهاض وتحديد النسل، والحث على الزواج والإنجاب الأمر الذي ساهم في زيادة عدد المواليد في المجتمع.

٤) العامل الديمغرافي له تأثير مباشر على زيادة المواليد عن طريق التركيب العمري للسكان، فارتفاع نسبة السكان في سن الشباب، يجعل جزءاً كبيراً من المجتمع يدخل ضمن سن الإنجاب.

جدول (٢)

معدلات المواليد والوفيات لسكان قطر خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٧

السنة	معدل المواليد (بالألف)	معدل الوفيات (بالألف)	الزيادة الطبيعية (بالألف)
١٩٧٠	٣٢,٥	٤,١	٢٨,٤
١٩٧٥	٢٥,٣	٣,٣	٢٢
١٩٨٠	٢٥,٩	٢,٥	٢٣,٤
١٩٨٥	٢٠,٢	٢,٢	١٨
١٩٩٠	٢٢,٨	١,٨	٢١
١٩٩٢	١٩,٦	١,٨	١٧,٨
١٩٩٧	١٦,٢	١,٦	١٤,٦

المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية.

- الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية.

ب) الوفـاة :

تمثل معـدلات الوفيات خاصة بالنسبة للأطفال الرضع أحد المؤشرات الهامة التي تعكس تقدم المجتمع ودرجة تحضره، ويجب الأخذ به عند دراسة النمو الطبيعي للسكان؛ لأن معدل المواليد يعتبر من المعدلات شبه الثابتة في المجتمعات، بينما الوفيات تشهد هبوطاً كبيراً؛ لذا فهي مهمة في معرفة التغيرات في حجم الزيادة السكانية ودرجة التغير الديموغرافي.

شهدت قطر تغيراً ملحوظاً في معدل الوفيات فهو في هبوط تدريجي نتيجة ما حدث للمجتمع من تقدم اقتصادي واجتماعي وفكري وثقافي وصحي، خاصة في العقدين الأخيرين، حيث انخفض المعدل من ٤,١ بالألف عام ١٩٧٠ إلى ٣,٣ بالألف عام ١٩٧٥، ثم واصل انخفاضه إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٧ حيث لم يتجاوز ٢ بالألف سنوياً (انظر جدول ٢). ويمكن إرجاع أسباب الانخفاض إلى:

١ - الرعاية الصحية المتطورة، والتقدم الطبي، وزيادة العناية بالطفولة، والأمومة وارتفاع مستويات الخدمة الصحية وانتشارها، وكذلك توفر الأدوية والأمصال بصورة مجانية للسكان، ووجود الكوادر الطبية والتمريضية المتقدمة.

٢ - ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي، وتوسيع مدارك الأمهات من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية عن كيفية تربية الأطفال والاهتمام بهم، وقد انعكس ذلك على انخفاض نسبة وفيات الأطفال الرضع إلى نحو ١١ بالألف عام ١٩٩٧.

٣ - ارتفاع دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة وتحسن الأوضاع الغذائية وتنوعها، مما له آثاره الإيجابية في تحسن الصحة العامة لأفراد المجتمع عامة والأطفال خاصة.

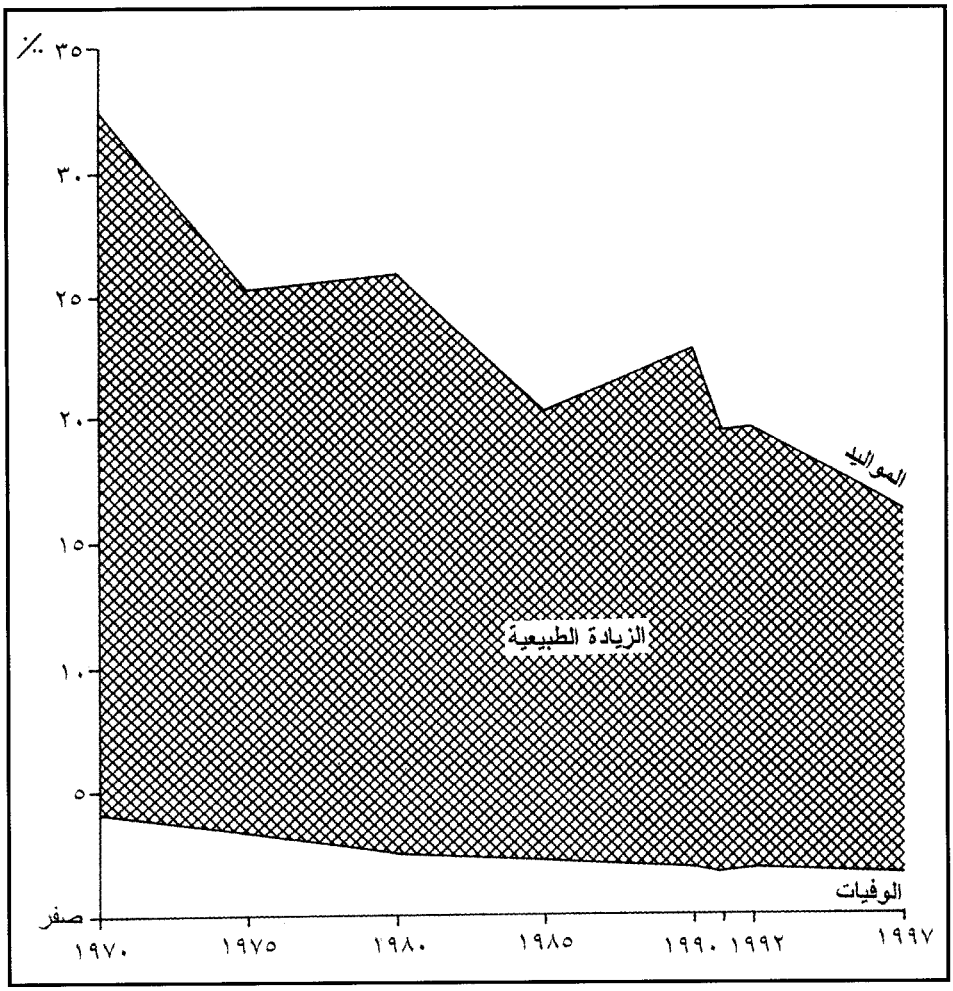

شكل (٢) معدلات المواليد والوفيات لسكان قطر للفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٧

ج) الهجرة الدولية:

تعد الهجرة الوافدة هي العامل الرئيسي في نمو سكان قطر، وخاصة في الثلاثة عقود الأخيرة، حيث أصبحت الهجرات الوافدة بكافة أنواعها، الجماعية والفردية، الدائمة والمؤقتة هي المحور الرئيسي لاحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تتطلبه هذه الخطط من أيد عاملة ليست متوافرة في المجتمع الأصلي، وقد تركت الهجرة -كما سنرى- آثاراً عميقة ومؤثرة على الرصيد السكاني، وتركت بصمات واضحة على خصائصه الديموغرافية، وساحته الجغرافية، وواقعه الاقتصادي والاجتماعي، فالهجرة الوافدة كانت ولا تزال المحرك الأساسي في النمو السكاني منذ الكشف عن البترول وتصديره للخارج. وما صاحب ذلك من قفزات في النمو الاقتصادي والعمراني.

فقد بدأت الهجرة الوافدة تتضح منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين، وقد ارتبطت بظروف الانتعاش الاقتصادي بعد اكتشاف النفط، واستغلال عوائده في عمليات التنمية. وتزايد تأثير الهجرة ارتبط بتزايد الحاجة إلى اليد العاملة كماً وكيفاً، وبدأ تأثيرها في زيادة حجم السكان يتعاظم خلال السبعينيات والثمانينيات، وتصبح أكثر عمقاً وأوسع تأثيراً. فقد قدر حجم الوافدين في بداية الستينيات بنحو ثلث إجمالي السكان، ثم بدأت أحجامهم تتفوق لأول مرة على أعداد المواطنين في عام ١٩٧٠ لتصبح نسبتهم تمثل حوالي ٥٩٪ من إجمالي السكان الذين قدر عددهم بنحو ١١١ ألف نسمة، ثم نمت الشريحة الوافدة من ٦٥ ألف نسمة في عام ١٩٧٠ إلى ١١٥ ألف عام ١٩٧٥، بمتوسط نمو سنوي يزيد على ١١٪. واستمر تزايد أعداد الوافدين ليصل عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٧٥ ألف نسمة، بمتوسط نمو سنوي قدره ٨٪ ، وبهذا أصبح الوافدون يشكلون ما يقرب من ثلثي إجمالي السكان. وخلال التسعينيات استمرت نسبة السكان المواطنين بالانخفاض على حساب تزايد

نسبة الوافدين، حتى وصلت إلى نحو ربع السكان تقريباً (٢٦٪) عام ١٩٩٥، انظر جدول (٣) وشكل (٣).

وللأسف تنعدم الأرقام الرسمية الحديثة التي يمكن أن تعطينا مؤشراً لحجم الوافدين خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وإن كانت التوقعات تشير إلى انخفاض نسبتهم تدريجياً نتيجة سياسة الإحلال أو التقطير التي تتبعها الحكومة في محاولة لإعادة التوازن بين السكان المواطنين والوافدين. ومؤشرات هذا التناقص في نسبة الوافدين يمكن أن نلحظها من خلال انخفاض معدل النمو السنوي لهم في التسعينيات عنه في الثمانينيات، حيث وصل إلى ٣,٥٪ للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، بعد أن كان النمو يمثل نحو ٦٪ للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠. ومرد هذا الانخفاض يعود إلى ما شهدته المنطقة من انخفاض في أسعار النفط وتأثير ذلك على الحركة العمرانية والاقتصادية للبلاد، وقلة الحاجة إلى الأيدي العاملة الوافدة.

جدول (٣)

تطور حجم الهجرة الوافدة ونسبتها إلى إجمالي السكان

خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٥)

السنة	المواطنون	٪ من إجمالي السكان	الوافدون	٪ من إجمالي السكان
١٩٧٠	٤٥٠٠٠	٤٠,٥	٦٦٠٠٠	٥٩,٥
١٩٧٥	٦٥٠٠٠	٣٦,١	١١٥٠٠٠	٦٣,٩
١٩٨٠	٨٥٠٠٠	٣٢,٧	١٧٥٠٠٠	٦٧,٣
١٩٨٥	١٠٩٠٠٠	٣١,١	٢٤١٠٠٠	٦٨,٩
١٩٩٠	١٢٥٠٠٠	٢٥,٧	٣٦٢٠٠٠	٧٤,٣
١٩٩٥	١٦١٠٠٠	٢٥,٢	٤٧٩٠٠٠	٧٤,٨

المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية، العدد ١٣ ، ١٩٩٣.

- التعداد العام للسكان، ١٩٧٠.

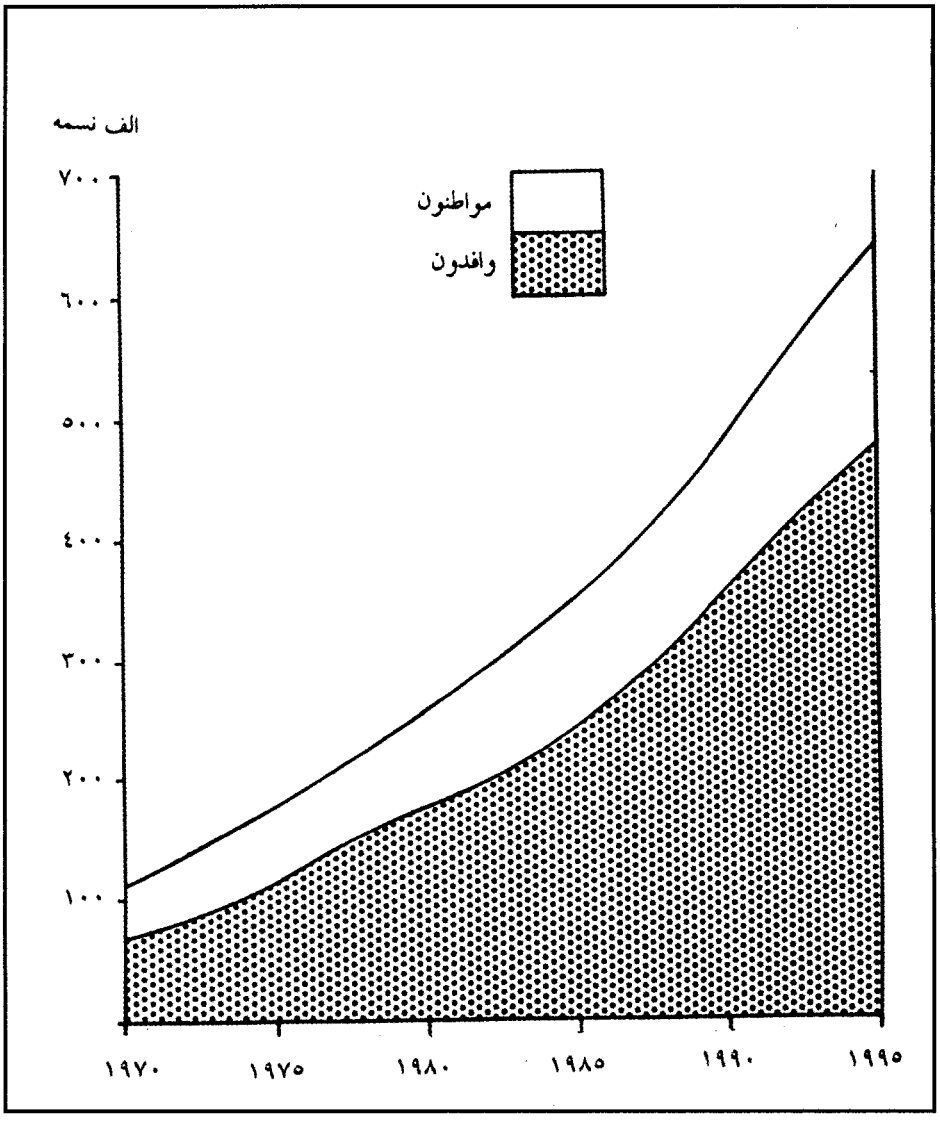

شكل (٣) تطور حجم الهجرة الوافده بالنسبة إلى إجمالي السكان في قطر

- مستقبل النمو السكاني

رغم صعوبة تصور ما سيكون عليه الحجم السكاني المستقبلي في ظل المتغيرات والمؤشرات السريعة جداً، في كافة أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية التي تحدد مسيرة واتجاه النمو السكاني لأعوام قادمة. إلا أنه يمكن استشراف مستقبل النمو عن طريق بعض المؤشرات الديموغرافية التالية:

أ) تشير بيانات الخصوبة إلى انخفاض معدلات المواليد خلال العشر سنوات القادمة من القرن القادم إلى أقل من ٢٠ بالألف، وأن معدل الخصوبة الكلية للمرأة هو في حدود ٣,٥ طفل فقط، في حين كانت تمثل في الثمانينيات نحو ٦ أطفال. أما الوفيات فهي في هبوط متواصل حيث يتوقع أن تصل إلى أقل من ٤ بالألف للفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٠. مما يعني أن الزيادة الطبيعية للسكان ستنخفض إلى نحو ١٦ بالألف (١,٦٪) وهي نسبة منخفضة سوف تحد من الزيادة السكانية.

ب) جميع التوقعات في مجال الهجرة الوافدة تشير إلى تضاؤل حجم الوافدين ونسبتهم إلى إجمالي السكان، وأن مساهمة الهجرة في الزيادة السكانية قد تناقصت بشكل كبير بحيث أصبحت تمثل ٢١٪ فقط من إجمالي معدل النمو السكاني. وذلك بعد أن كان لها الدور الأكبر في الزيادة السكانية خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٥ وهي ٨٨٪ ونحو ٧٣٪ للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠، و ٤٢٪ للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥. وهي فترة بداية الطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد.

وقد كان للسياسة السكانية الخاصة بتنمية الموارد البشرية دور في تراجع

الإقبال على العمالة الوافدة، والتي ستتضح معالمها خلال السنوات القليلة القادمة، والتي يتمثل إطارها العام في:

١ - منح الأفضلية في العمل للعمالة القطرية والخليجية والعربية، وتشجيع القطريين للالتحاق بالمؤسسات والشركات العامة والخاصة وتوفير فرص العمل لهم.

٢ - النهوض بمستويات التعليم والتدريب، ودعم مراكز البحث العلمي، والتركيز على التعليم الفني والتقني.

٣ - الحد من استقدام العمالة الوافدة إلا للاحتياجات الفعلية، ووفق معايير تنظيمية كمية ونوعية، واتباع سياسة تقطير الوظائف والإحلال على أسس انتقائية.

٤ - تنمية فرص العمل أمام المرأة سواء في القطاع الحكومي أو الأهلي، والتوسع في فرص تدريبها في مجال الخدمات التي تتناسب مع طبيعة عملها.

ثانياً: توزيع السكان:

تهدف دراسة التوزيع السكاني إلى تحليل صورة التوزيع وتحديد شكل العلاقة بين المساحة والسكان، ونمط التوزيع في قطر ليست تقليدية وليس لها بُعد تاريخي، فقد كانت صورة التوزيع تأخذ صيغة التركيز في المدن والقرى، والتبعثر والانتشار في البادية. أما الاتجاهات الحالية في التوزيع فتشير إلى تغير الصورة القديمة لصيغة تميل إلى التوزيع السكاني نحو التركز الشديد في المدن على حساب تفريغ القرى.

ويتخذ التوزيع السكاني في قطر شكل التركز الشديد في العاصمة وبعض المدن الصغيرة، بينما تكاد تخلو بقية المناطق من السكان، وهذا النمط من التوزيع يكاد ينطبق على معظم دول الخليج العربية، مما جعل البعض يطلق عليها دول مدن City - States؛ لأن العاصمة هي مركز الثقل السكاني والاقتصادي والعمراني للدولة.

جدول (٤)

توزيع السكان حسب البلديات للفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٧

البلدية	السكان ١٩٨٦	٪	السكان ١٩٩٧	٪
الدوحة	٢١٧٢٩٤	٥٨,٩	٢٦٤٠٠٩	٥٠,٦
الريان	٩١٩٩٦	٢٤,٩	١٦٩٧٧٤	٣٢,٥
الوكرة	١٧٢٤٥	٤,٧	٢٤٢٨٣	٤,٧
أم صلال	١١١٦١	٣,٠	١٨٣٩٢	٣,٥
الخور	٨٩٩٣	٢,٤	١٧٧٩٣	٣,٤
الشمال	٤٣٨٠	١,٢	٤٠٥٩	٠,٨
الغويرية	١٦٢٩	,٤	١٧١٦	,٣
الجميلية	٧٢١٧	٢,٠	٩٨٣٦	١,٩
مسيعيد	٦٤٣٧	١,٧	٧٦٤٠	١,٥
جريان البطنة	٢٧٢٧	,٧	٤٥٢١	,٩
الجملة	٣٦٩٠٧٩	١٠٠	٥٢٢٠٢٣	١٠٠

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية، العدد الثامن عشر ، ١٩٩٨.

- التوزيع العددي للسكان:

يتضح من خلال الجدول (٤) الذي يوضح شكل التوزيع السكاني في قطر حسب البلديات ما يلي:

- ضمت العاصمة (الدوحة) نحو ٥٩٪ من سكان الدولة عام ١٩٨٦، ثم انخفضت عام ١٩٩٧ لتمثل ٥٠,٦٪، وذلك بسبب تضخم بعض المدن القريبة من العاصمة والتي تمثل ضواح لمدينة الدوحة مثل: مدينة الريان، والوكره، وأم صلال.

- ويتوزع سكان المدينة على مجموعة من الأحياء والمناطق السكنية، وتعتبر أحياء مدينة خليفة الجنوبية (٢٤١٥٠ نسمة)، وأم غويلينه (١٩٠٩٠ نسمة)، والمطار القديم (١١٤٠٦ نسمة)، وبن عمران (١٧١٣٧ نسمة)، أكبر الأحياء سكاناً حيث يقطنها نحو ربع سكان مدينة الدوحة، أما بقية سكان العاصمة فيتوزعون على خمسة وستين حياً.

- تضم بلدية الريان نحو ثلث سكان الدولة، وهي أقرب البلديات إلى العاصمة، وتضم معظم الأحياء السكنية المستحدثة، مستفيدة من قربها وإحاطتها ببلدية الدوحة. وقد تضاعف سكان هذه البلدية خلال فترة لا تتجاوز العشر سنوات (فترة التسعينيات).

- تأتي بلدية الوكرة في المرتبة الثالثة من حيث حجمها السكاني بنسبة ٤,٧٪ من جملة سكان الدولة، وتضم هذه البلدية مدن مثل مدينة الوكرة والوكير.

- مما سبق يتضح أن الدوحة الكبرى التي تضم مدن (الدوحة- الريان- الوكره)، تضم ٨٨٪ من سكان الدولة. بينما تضم باقي البلديات ١٢٪ فقط، وذلك لانعدام وجود المراكز العمرانية فيها إلا من بعض المدن والقرى ذات الأحجام السكانية البسيطة مثل مدينة أم صلال (١٨٣٩٢ نسمة)، ومدينة الخور (١٧٧٩٢ نسمة)، ومدينة الخور (١٧٧٩٣ نسمة)، ومدينة مسيعيد (٧٤٢٤ نسمة)، ومدينة الشمال (٤٠٥٩ نسمة)، ومدينة دخان (٤٨٢١ نسمة).

(٢) الكثافة السكانية:

من خلال الصورة التوزيعية للسكان اتضح عدم التجانس في التوزيع بين بلديات الدولة، ولتحديد هذا التفاوت، نستعرض طبيعة العلاقة بين السكان والمساحة ممثلة في مقياس الكثافة العامة والكثافة الصافية.

جدول (٥)

الكثافة العامة للسكان على مستوى البلديات ١٩٩٧

البلدية	السكان	المساحة / كم٢	الكثافة العامة
الدوحة	٢٦٤٠٠٩	١٣٢	٢٠٠٠
الريان	١٦٩٧٧٤	٨٨٩	١٩١
الوكرة	٢٤٢٨٣	٢٨٤	٢٤
أم صلال	١٨٣٩٢	٤٩٣	٣٧
الخور	١٧٧٩٣	٩٩٦	١٨
الشمال	٤٠٥٩	٩٠٣	٥
الغويرية	١٧١٦	٦٢٢	٣
الجميلية	٩٨٣٦	٢٥٦٥	٤
مسيعيد	٧٦٤٠	٦٧٠	١١
جريان البطنة	٤٥٢١	٣٧١٥	١
الجملة	٥٢٢٠٢٣	١١٢٦٩	٤٦

المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٩٨.

أ) الكثافة العامة للسكان:

إن مقياس الكثافة العامة لا تعطينا صورة حقيقية عن العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، ولا يمكن النظر إليها على أنها مقياس دقيق؛ فالجفاف والتصحر يغلبان على البيئة القطرية، وهي بيئة طاردة للسكان، مما أدى إلى تجمع السكان في مواضع محددة، وظلت معظم أراضي الدولة خالية من السكان،

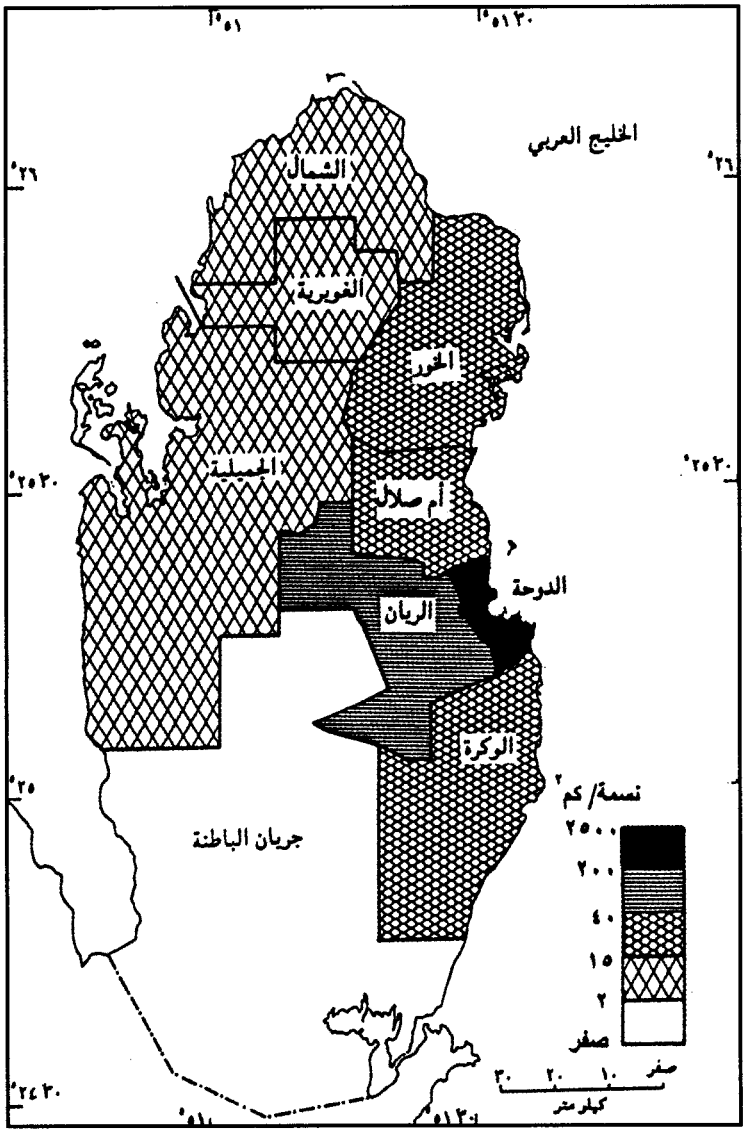

الشكل (رقم ٤) الكثافة العامة للسكان حسب البلديات

كما يتضح من خلال الجدول (٥) والشكل (٤) اللذين يوضحان شكل الكثافة العامة في الدولة، حيث نجد أن الكثافة العامة تعتبر منخفضة بسبب التباين الكبير بين المساحة وعدد السكان، حيث لم تزد على (٤٦ نسمة/كم٢)، والأمر ينطبق على معظم بلديات الدولة التي سجلت الكثافة فيها انخفاضاً كبيراً، لكونها تضم مساحات صحراوية كبيرة، وأراضي غير مستغلة في الكتلة السكنية، وقد تراوحت الكثافة ما بين ١-٥ نسمة/كم٢، كما في بلديات الجميلية والغويرية والشمال، و ١١-٣٧ نسمة/كم٢، كما في بلديات مسيعيد، والخور، وأم صلال.

أما أعلى كثافة فسجلت في بلدية الدوحة (العاصمة) حيث وصلت إلى ٢٠٠٠ نسمة/كم٢، وسبب الارتفاع يعود إلى كونها تضم معظم سكان الدولة (٥١٪)، يتركزون على مساحة من الأرض لا تزيد على ١٣٢ كم٢، تليها بلدية الريان القريبة من العاصمة وبكثافة قدرها ١٩١ نسمة/كم٢ .

وقد أمكن إيجاد نوع آخر من العلاقة بين توزيع السكان والمساحة تبعاً لمنحنى لورنز Lorenz Curve، كما يتضح من الجدول (٦) والشكل (٥) حيث نجد ما يأتي:

جدول (٦)

العلاقة بين توزيع السكان والمساحة في قطر عام ١٩٩٧ تبعاً لمنحنى لورنز

البلدية	الكثافة السكانية	٪ لجملة المساحة	التجمع الصاعد للمساحة	٪ لجملة السكان	التجمع الصاعد للسكان
الدوحة	٢٠٠٠	١,٢	١,٢	٥٠,٦	٥٠,٦
الريان	١٩١	٧,٩	٩,١	٣٢,٥	٨٣,١
أم صلال	٣٧	٤,٤	١٣,٥	٣,٥	٨٦,٦
الوكرة	٢٤	٢,٥	١٦	٤,٧	٩١,٣
الخور	١٨	٨,٨	٢٤,٨	٣,٤	٩٤,٧
مسيعيد	١١	٥,٩	٣٠,٧	١,٥	٩٦,٢
الشمال	٥	٨	٣٨,٧	,٨	٩٧
الجميلية	٤	٢٢,٧	٦١,٤	١,٩	٩٨,٩
الغويرية	٣	٥,٥	٦٦,٩	,٣	٩٩,٢
جريان البطنة	١	٣٣,١	١٠٠	,٨	١٠٠

- يتركز ٨٣٪ من السكان في ٩٪ من المساحة بكثافة تزيد على ١٩٠ نسمة/كم٢. وهذه النسب تمثل مدينة الدوحة (العاصمة)، ومدينة الريان القريبة والتي تمثل الامتداد العمراني لمدينة الدوحة.

- يوجد ٩١٪ من السكان في ١٦٪ من المساحة بكثافة تصل إلى ٢٤ نسمة/كم٢. وهنا بدأت كثافات بعض المناطق الريفية وسكانها تظهر على المنحنى.

- يتركز ٩٥٪ من السكان على ربع مساحة الدولة، بكثافة تصل إلى ١٨ نسمة/كم٢.

- إن أكثر من ٩٩٪ من السكان يعيشون على ثلثي المساحة في الدولة، وتمثل بلدية جريان البطنه أكبر جزء من المساحة، إذ تشكل ثلث مساحة قطر، ولا

يسكنها إلا ٠,٨ ٪ من السكان، وهذا يؤكد القول بأن أجزاء كبيرة من مساحة البلاد تدخل ضمن اللا معمرر. فانخفاض الكثافة هنا يعود إلى انعدام عوامل الجذب، وسيطرة الظروف الطبيعية القاسية مثل: الكثبان الرملية والسبخات.

- تعكس التوزيعات السابقة بأن تركز السكان في الدولة ارتبط بالعاصمة في المقام الأول، ثم بالمدن القريبة منها، وبعض المدن الساحلية مثل: الخور والوكره ومسيعيد. أما بقية أجزاء الدولة فتكاد تخلو من السكان باستثناء بعض التجمعات الصغيرة خاصة في شمال البلاد.

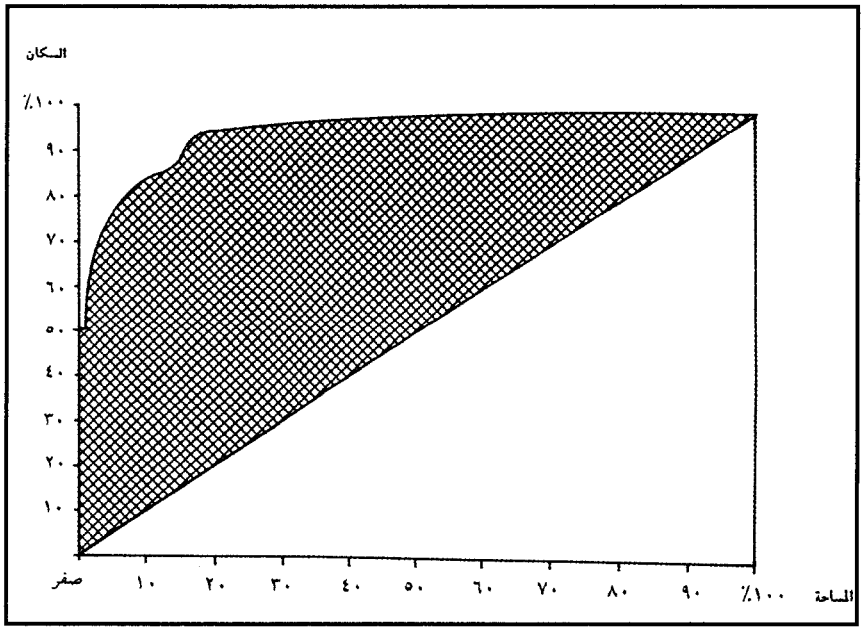

شكل (٥) العلاقة بين التوزيع النسبي للمساحة والسكان في دولة قطر ١٩٩٧

ب) الكثافة الصافية للسكان:

تعتبر من أصلح المؤشرات لقياس الكثافة؛ لأنها توضح العلاقة بين حجم السكان والمساحات المعمرة في البلديات، وبذلك تستبعد كافة المساحات غير المعمورة بالسكان، ومن خلال الجدول (٧) والشكل (٦) يتضح التالي:

جدول (٧)

الكثافة الصافية للسكان في قطر على مستوى البلديات عام ١٩٩٧

الوحدة البلدية	عدد السكان ١٩٩٧	المساحة المبنية بالكم٢	الكثافة الصافية نسمة/كم٢
الدوحة	٢٦٤٠٠٩	٩٢	٢٨٧٠
الريان	١٦٩٧٧٤	٣٩,٤	٤٣٠٩
الوكرة	٢٤٢٨٣	٢٤	١٠١٢
أم صلال	١٨٣٩٢	٥,٢	٣٥٣٧
الخور	١٧٧٩٣	٤,٦	٣٨٦٨
الشمال	٤٠٥٩	٣,٥	١١٦٠
الغويرية	١٧١٦	١,٨	٩٥٣
الجميلية	٩٨٣٦	٣,٣	٢٩٨١
مسيعيد	٧٦٤٠	٩,٠	٨٤٩
جريان البطنة	٤٥٢١	٢,٢	٢٠٥٥
الإجمالي	٥٢٢٠٢٣	١٨٥	٢٩٦٦

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٩٨.

- وزارة الشؤون البلدية والزراعة، إدارة التخطيط العمراني.

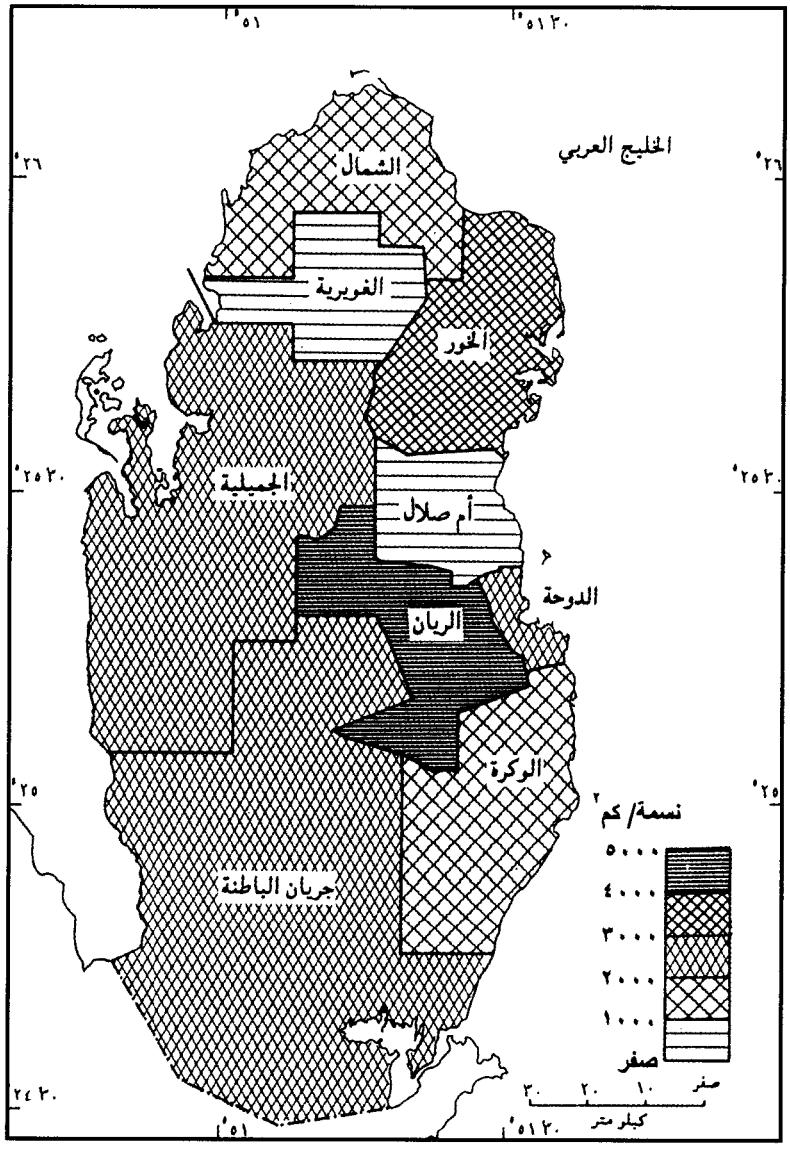

شكل (٦) الكثافة الصافية في قطر على مستوى البلديات

- ارتفعت الكثافة في بلدية الريان إلى ٤٣٠٩ نسمة/كم٢، التي تعتبر نطاق الامتداد العمراني الحديث للدوحة، ولكونها أصبحت تضم ضمن حدودها بعض ضواحي العاصمة مثل الغرافة، وحي الأمير، والسودان، وبعض ا لمراكز العمرانية مثل الشحانية وأم القهاب، وبعض معسكرات الجيش.

- تأتي بلديتا الخور وأم صلال في المرتبة الثانية من حيث الكثافة والتي وصلت إلى أكثر من ٣٥٠٠ نسمة/كم٢، ولعل الارتفاع هنا يعود لكون الأولى تمثل ثاني أهم مدن قطر، والثانية تضم مراكز عمرانية حديثة مستفيدة من قربها من الدوحة والريان، يضاف إلى ذلك حدودية المساحة المعمورة في هذه البلديات حيث لا تتعدى في كل منهما خمسة كيلو مترات مربعة.

- تتقارب الكثافة الصافية في كلا من بلدية الجميلية والدوحة حيث تقترب من ٢٩٠٠ نسمة/كم٢، وتضم بلدية الجميلية مدينة الجميلية السكنية، ومدينة دخان، مركز حقول البترول القطرية حيث تتواجد العمالة، أما بلدية الدوحة فارتفاع الكثافة فيها يعود إلى كبر حجم السكان فيها حيث تضم ٥١٪ من سكان الدولة، إضافة إلى محدودبة المساحة الفضاء التي تدخل ضمن حدودها. حيث أن المساحة المعمورة في بلدية الدوحة تمثل ٧٠٪ من جملة مساحة البلدية.

- تنخفض بعد ذلك الكثافة الصافية في بقية البلديات إلى نحو ١٠٠٠ نسمة/كم٢، ومرد ذلك إلى قلة المراكز العمرانية في هذه البلديات، وبُعدها عن مراكز الاستيطان الرئيسية، ولكونها تمثل مساحات كبيرة من الأراضي الصحراوية غير المعمورة.

(٣) عوامل التوزيع السكاني:

هناك مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أثرت على شكل التوزيع الحالي للسكان، والتي يمكن توضيحها كالتالي:

أ - العوامل الطبيعية:

تعتبر الظروف الطبيعية من أهم العوامل التي أثرت ني تحديد مناطق الاستيطان قديماً والتي أصبحت في الوقت الحاضر تمثل أهم مدن الدولة، فمعظم التركزات السكانية موجودة على امتداد الساحل الشرقي، وهو الأمر الذي يوضح مدى ارتباط السكان بالمسطحات المائية حيث مصدر الرزق ونشاط الإنسان، بعيدين عن الصحراء وقسوة الجفاف. فمدينة الدوحة والوكرة والخور ومسيعيد والشمال، كلها مدن ساحلية، وهي تضم نحو ٦١٪ من جملة سكان الدولة.

وللظواهر المورفولوجية الساحلية، مثل: الدوحات والخلجان والأخوار وأعماق المياه، دور في وجود التجمعات البشرية، حيث مثلت هذه الظواهر قديماً عاملاً مهماً في اختيار موقع المدينة، سواء على رؤوس الأخوار أو في الخلجان، وعلى العكس من ذلك نجد أن الظواهر الطبيعية المتمثلة في السباخ والكثبان الرملية، والرمال الشاطئية، كانت تمثل عامل طرد وعرقلة لظهور التجمعات السكانية على طول السواحل.

ب) العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

وتتمثل في معرفة السكان بالظروف والعلاقات المكانية للمواقع المختلفة من حيث المناخ، والتربة، والأنشطة التجارية السائدة، جعلهم أكثر قدرة على

تحديد أنسب المواقع لتجمعاتهم التي تحقق أعلى استغلال وحماية ممكنة للثروات المائية والطبيعية والبيئية بالمنطقة. فطبيعة النشاط الاقتصادي القائم على الصيد البحري والغوص على اللؤلؤ، كان له دور رئيس في امتداد المستوطنات قديماً على الساحل، والتي استمر دورها قائماً لتمثل أهم مدن وموانئ الدولة حالياً (الدوحة- الخور- الوكرة).

هناك بعض المستوطنات كان لعامل الاقتصاد الحديث الذي يعتمد على النفط دوره في قيامها، مثل: مدينة مسيعيد الصناعية، ومنطقة رأس لفان الصناعية، التي ارتبط وجودها باكتشاف حقل غاز الشمال.

كان لدور مركزية الخدمات أثر واضح أيضاً في محرك السكان من تجمعاتهم الصغيرة، الساحلية أو الداخلية، القريبة أو البعيدة عن العاصمة، تجاه التجمعات المركزية، والتي تتوفر فيها الخدمات الأساسية، سواء تعليمية صحية، إدارية، تجارية. أو امتداد كتل بعض التجمعات تجاه تلك المراكز. وتعتبر العاصمة الدوحة خير مثال على ذلك، فكلما اقتربت التجمعات منها نمت بمعدل أكبر وأسرع نظراً لتمركز كافة الخدمات بها، وامتدت هذه التجمعات تجاه العاصمة، أي أن العاصمة منطقة جذب قوية لباقي التجمعات المحيطة بها، وقد استفادت من ذلك القرب الجغرافي مدينة الريان، التي تمثل امتداداً للعاصمة من جهة الغرب، ومدينة الوكرة التي تمثل امتداداً للعاصمة من جهة الجنوب.

ج) العوامل التاريخية والسياسية:

يمكن إجمال هذه العوامل في الظروف السياسية والتاريخية التي مرت بها قطر، والتي أثرت في توزيع التجمعات السكنية، حيث تعرض السكان إلى

أخطار الغارات والهجمات سواء من البحر أو البر، خاصة من جهة الغرب، مما أدى إلى تحصين مواقع التجمعات، وانتقال الوظيفة السياسية كمقر الحكم من مدينة الزيارة غرباً إلى مدينة الدوحة على الساحل الشرقي، وما تبعها من تمركز سكاني في هذا الاتجاه، وكان ذلك في الربع الأخير من القرن التاسع عشر (١٨٦٨م).

- مستقبل التوزيع السكاني:

جميع المؤشرات تؤكد على أن مدينة الدوحة سوف تظل هي المدينة الدولة لقطر دون منافس، وذلك في غياب سياسة حضرية لإعادة التوزيع السكاني فيها، بل إن مدينة الدوحة سوف تكون أكثر أهمية، ليس ضمن حدودها البلدية، وإنما ضمن امتدادها الحضري، والذي يشكل مدينة الدوحة الكبرى (بلدية الدوحة- الريان)، وإنه إلى الآن لا توجد سياسة حضرية لإعادة توزيع السكان لا على المدى القصير أو الطويل. حيث تشير التقديرات السكانية، أن نسبة تركز السكان في الدوحة الكبرى في ارتفاع مستمر حيث يتوقع أن تضم ٨٦,٦٪ من جملة سكان الدولة عام ٢٠٠٥ م، ونحو ٥ ر ٨٧٪ عام ٢٠١٠ م. وهي تأكيد على سياسة التمركز الحضري، ويدعم هذا الرأي أن عدد المباني المكتملة ورخص المباني الجديدة (السكنية فقط) في بلديتي الدوحة والريان (الدوحة الكبرى)، شكلت ٩٢٪ من مجموع المباني المكتملة عام ١٩٩٧م، ونحو ٨٩٪ من رخص المباني الصادرة في الدولة.

ثالثاً: تركيب السكان:

عدم التوازن السكاني، وتأثر المجتمع بالهجرة الوافدة الانتقائية، جعل وضع التركيب السكاني في قطر مغايراً شكلاً ومضموناً لما عليه في المجتمعات الطبيعية، وسيتضح ذلك من دراسة عناصر التركيب السكاني التالية:

١ - التركيب العمري للسكان:

يعتبر التركيب العمري للسكان من أبرز الخصائص الديموغرافية التي تميز شخصية المجتمع؛ لأنه هو المحدد لكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، فعليه يتوقف حجم العرض من القوى العاملة، وبالتالي معدلات الإعالة السكانية.

وعامل السن هو أكثر تأثيراً في تحديد وقياس مستويات عوامل التغير السكاني مثل: المواليد والوفيات والهجرة، إضافة للتغير في البناء الاجتماعي، والنشاط الاقتصادي، وحركة السكان. والعامل الديموغرافي هو الأساس الذي يزود المجتمع بقوة العمل والقدرة على تقديم عدد من السكان لتأدية حاجات المجتمع من الخدمات، وإبراز صورة الأنشطة الاقتصادية للسكان، واتجاه مسارها المستقبلي، كما أنه يشكل الأساس لقياس التغيرات في حركة السكان داخل وخارج قوة العمل.

وفيما يلي سيتم دراسة التركيب العمري للسكان في البلديات من خلال تقسيمهم إلى ثلاث فئات للسن وهي، أقل من ٩٥ سنة، ومن ١٥- ٥٩ سنة، ثم من ٦٠ سنة فاكثر، ومن الجدول (٨) يلاحظ ما يلي:

١ - تتفاوت نسب صغار السن الأقل من ١٥ سنة من بلدية إلى أخرى، وتتميز بأنها فئة غير منتجة، ولم يدخل أفرادها سوق العمل، ولا تسهم بدور فعال في العمل وفي مجالات الخدمات المختلفة، وإن كانت تشكل رصيداً كبيراً للمستقبل. وقد مثلت هذه الفئة العمرية خلال بيانات عام ١٩٩٧ نسبة ٢٦,٤٪ من جملة السكان، وهي نسبة منخفضة قياساً ببيانات عام ١٩٨٦ التي كانت تمثل ٤٠,٥٪، وسبب هذا الانخفاض الكبير يعود إلى زيادة العمالة الوافدة وارتفاع نسبتهم إلى جملة السكان.

جدول (٨)

السكان حسب البلديات وفئات العمر والنوع عام ١٩٩٧

البلدية	فئة العمر (أقل من ١٥)	٪	فئة العمر (١٥ - ٥٩)	٪	فئة العمر (٦٠ سنة فأكثر)	٪	المجموع	ذكور ٪	إناث ٪
الدوحة	٦٧٠٩١	٢٤,٧	١٨٩٧٩٠	٧٢,٧	٧١٢٨	٢,٦	٢٦١١٧٠	٦٥,٨	٣٤,٢
الريان	٤٩٣٠٠	٢٩,٠	١١٦١٨٥	٦٨,٤	٤٢٨٩	٢,٦	١٦٩٧٧٤	٦٥,١	٣٤,٩
الوكرة	٧٥٥٧	٣١,١	١٦٠١٦	٦٦,٠	٧١٠	٢,٩	٢٤٢٨٣	٥٩,١	٤٠,٩
أم صلال	٦٠٠٧	٣٢,٧	١١٨٧٢	٦٤,٥	٥١٣	٢,٨	١٨٣٩٢	٥٨,٤	٤١,٦
الخور	٢٢٦٨	١٢,٧	١٥١٢٢	٨٥,٠	٤٠٣	٢,٣	١٧٧٩٣	٨٠,٠	٢٠,٠
الشمال	٩٠٦	٢٢,٣	٢٩٨٠	٧٤,٤	١٧٣	٤,٣	٤٠٥٩	٦٤,١	٣٥,٩
الغويرية	٢٢٢	١٢,٩	١٤٣٢	٨٣,٥	٦٢	٣,٦	١٧١٦	٨١,٦	١٨,٤
الجميلية	١٨٤٥	١٨,٨	٧٧٧٠	٧٩	٢٢١	٢,٢	٩٨٣٦	٧٩,٣	٢٣,٧
مسيعيد	١٧٤٤	٢٢,٨	٥٨٥٩	٧٦,٧	٣٧	٠,٥	٧٦٤٠	٧٣,٤	٢٦,٦
جريان البطنة	٧٦٥	١٧,٠	٣٦٢٧	٨٠,٢	١٢٩	٢,٨	٤٥٢١	٨٠,٢	١٩,٨
المجموع	١٣٧٧٠٥	٢٦,٤	٣٧٠٦٥٣	٧١,٠	١٣٦٦٥	٢,٦	٥٢٢٠٢٣	٦٥,٦	٣٤,٤

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد ١٨، ١٩٩٨م.

وقد سجلت بلديتا أم صلال والوكرة أعلى نسبة في فئات الأعمار أقل من ٩٥ سنة بين البلديات، إذ وصلت إلى نحو ٣٢٪. فهي مراكز عمرانية مستقرة يقطنها المواطنون، مما نتج عنها ارتفاع معدلات الخصوبة.

وتراوحت النسبة في كل من بلدية الريان والدوحة ومسيعيد والشمال، بين ٢٩٪ إلى ٢٢٪، ويرجع التفاوت إلى أن هذه البلديات أصبحت تضم أعداداً كبيرة من الوافدين غير المتزوجين، وخاصة الدوحة (العاصمة)، والشمال، وأمسيعيد المدينة الصناعية.

وتقل بعد ذلك فئة صغار السن في البلديات التي ترتفع فيها النسبة النوعية، مثل: الجميلية (١٨,٨٪)، وجريان الباطنة (١٧٪)، وأخيراً الغويرية والخور نحو (١٣٪). والمجتمعات في هذه البلديات مجتمعات غير طبيعية، حيث تتزايد أعداد الذكور العزاب بين سكانها، أو الذين يفدون دون اصطحاب عائلاتهم معهم، وبالتالي يختل التوازن بالنسبة لصغار السن وتنخفض معدلات المواليد وتقل هذه الفئة، وهي أكثر وضوحاً في بلدية الغويرية والخور.

٢) أما بالنسبة لفئات السن من ١٥-٥٩ سنة فهي تفوق نسبة الصغار والكبار من السكان، إذ تشكل نسبتهم أكثر من ٧٠٪ من جملة السكان، ويعود ذلك إلى زيادة الهجرة الوافدة، ومعظمهم من متوسطي السن، وهو سن العمل، وهذا يتأكد من ارتفاع نسبة الأعمار من ٢٥- ٤٠ إلى أكثر من ثلث السكان (٣٦٪)، وبذلك تتضح ظاهرة الانتخاب الهجري العمري بين غير المواطنين، وهي سمة مميزة لمجتمعات المهاجرين، خاصة في الدول التي لا تعد مهجراً دائماً لمعظم الوافدين إليها كمنطقة الخليج.

وقد ارتفعت نسبة هذه الفئة على مستوى جميع البلديات إلى أكثر من ٦٥٪ من جملة سكانها، وبلغت أقصاها في بلدية الخور (٨٥٪)، والغويرية (٨٣,٥٪)، وجريان البطنة (٨٠,٢٪)، ومسيعيد (٧٧٪). وهذا يعكس تأثير العمالة الوافدة في هذه البلديات حيث يمثلون معظم سكانها، كما تفتقد هذه البلديات للمستوطنات السكنية الخاصة بالمواطنين، فهي مدن صناعية ومدن خدمات، خاصة مسيعيد ودخان.

٣ - أما عند فئة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر)، فهي فئة غير منتجة، وتضم هذه الفئة العدد الأكبر من الإناث المواطنات في معظم البلديات. وقد تراوحت نسبة هذه الفئة بين ٢-٤٪. بلغت أقصاها في بلدية الشمال (٣,٤٪)،

وهي مدينة سكنية معظم سكانها من الأسر القطرية، وأدناها في بلدية مسيعيد (٠,٥٪)، وهي مدينة صناعية يقطنها عدد كبير من العاملين؛ لذلك نجد أن فئة الأعمار الوسط في هذه البلدية هي الغالبة. وتعتبر نسب هذه الفئة منخفضة جداً قياساً بالمستوى العالمي (حوالي ٦٪)، والدول المتقدمة (أكثر من ٨٪)، إلا أنها مرتفعة قياساً بنسب الوافدين في هذه الفئة العمرية والتي لم تتعد ١,٥٪.

انخفاض النسبة لهذه الفئة يعود إلى أن التجديد المستمر لقاعدة الهرم السكاني يؤدي إلى قلة التعمير، أو أن ما يضاف إلى فئة صغار السن من أطفال سنوياً، وارتفاع نسبة متوسط السن من الوافدين " كلها عوامل أثرت في انخفاض نسبة هذه الفئة إلى هذا المستوى. وهذا بدوره أثر على انخفاض العمر الوسيط لسكان قطر حيث كان في حدود ٢٥ سنة، وهو مؤشر لتزايد أعداد السكان في فئات العمر الصغرى والوسطى.

٢ - التركيب النوعي للسكان:

تعد دراسة النوع على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان؛ لأنها توضح الملامح الديموجرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً. كما أنها نتاج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة. وتكون نسبة النوع في أغلب الحالات متوازنة خاصة في المجتمعات التي تمارس ظروفاً طبيعية لا يختص فيها جنس دون آخر، أما في حالة قطر ولكونها دولة مستقبلة لأعداد كبيرة من المهاجرين، فقد أثر ذلك على مستوى نسب النوع لإجمالي السكان فيها، لتجعلها عالية جداً قياساً بالمجتمعات ذات الظروف الطبيعية المستقرة. ومن خلال الجدول ١٩١ يتضح الآتي:

جدول (٩)

النسبة النوعية حسب البلديات عام ١٩٩٧

الوحدة البلدية	عدد الذكور	عدد الإناث	النسبة النوعية
الدوحة	١٧١٧٩١	٩٢٢١٨	١٨٦
الريان	١١٠٥٨٨	٥٩١٨٦	١٨٧
الوكرة	١٤٣٤٨	٩٩٣٥	١٤٤
أم صلال	١٠٧٤٩	٧٦٤٣	١٤١
الخور	١٤٢٤٢	٣٥٥١	٤٠١
الشمال	٢٦٠١	١٤٥٨	١٧٨
الغويرية	١٤٠١	٣١٥	٤٤٥
الجميلية	٧٥٠٦	٢٣٣٠	٣٢٢
مسيعيد	٥٦٠٩	٢٠٣١	٢٧٦
جريان البطنة	٣٦٢٤	٨٩٧	٤٠٤
الإجمالي	٣٤٢٤٥٩	١٧٩٥٦٤	١٩١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد ١٨، ١٩٩٨م.

- سجلت بلدية الغويرية والخور والجميلية وجريان البطنة أعلى نسبة نوعية إذ وصلت إلى (٤٤٥) ذكراً لكل مائة أنثى في الغويرية، وإلى نحو (٤٠٠) في الخور والجميلية وجريان البطنة. وهذا مؤشر على زيادة العمالة الذكور الذين يقطنون هذه البلديات، حيث يتواجد بها العمال الوافدون دون أسرهم والذي يعملون في الزراعة والرعي، بالإضافة لما تضمه هذه البلديات من مناطق عمل ذكورية في المقام الأول كمنطقة دخان البترولية، ومنطقة أم باب الصناعية، بالإضافة إلى المراكز الحدودية للدولة التي تقع ضمن حدود بلدية جريان البطنة مثل مركز أبو سمرة ومركز سودانثيل.

- ترتفع النسبة النوعية كذلك في مسيعيد (٣٢٢) التي تعد المدينة الصناعية الأولى في الدولة، ويقطنها أعداد كبيرة من العمالة الوافدة الذين يعملون في الصناعات البتروكيماوية المتمركزة في المنطقة، والميناء الرئيس لتصدير النفط. أما بقية البلديات فتراوحت النسبة النوعية ما بين (١٩٠) كما في بلدية الدوحة والريان والشمال، (١٤٠) كما في بلدية الوكرة وأم صلال، وتعتبر مدينتي الدوحة والريان مراكز جذب للسكان سواء المواطنين أو الوافدين " لما تتمتع به من فرص عمل، ونتيجة لتركز الأنشطة التجارية والخدمات فيها، كما أن ارتفاع النسبة في كل من الوكرة وأم صلال، يعود أيضاً لكونها امتدادات عمرانية للعاصمة، الأولى باتجاه الجنوب، والثانية باتجاه الشمال، ويقطنها أيضاً أعداد كبيرة من العمالة الوافدة.

٣ - التركيب الاقتصادي للسكان:

تعتبر الدراسات المتعلقة بنمو وتركيب وتوزيع القوى البشرية الداخلة في قوة العمل على جانب كبير من الأهمية في تحديد السياسة، وتخطيط البرامج التي تهدف إلى استغلال الموارد البشرية استغلالاً كاملاً وفعالاً. كما أن دراسة القوى العاملة ونسبة توزيعها من خلال الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ممكن أن تعد من أنسب وسائل القياس لسهولة المقارنة من نشاط إلى آخر ومن عام لآخر.

والجدول (١٠) يوضح شكل التوزيع السكاني في قطر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مواطنين ووافدين، كما جاء في بيانات تعداد عام ١٩٩٧ .

جدول (١٠)

توزيع السكان على أقسام النشاط الاقتصادي حسب الجنسية عام ١٩٩٧

النشاط الاقتصادي	قطريون	٪	غير قطريون	٪	المجموع	٪
الزراعة والصيد	٤٣	,٤	١٠٣٠٤	٩٩,٦	١٠٣٤٧	٣,٧
المناجم والمحاجر	٢٠٥٨	٢٢,٠	٧٣٠٦	٧٨,٠	٩٣٦٤	٣,٣
النصاعات التحويلية	٦٤٥	٢,٧	٢٣٤٩٨	٩٧,٣	٢٤١٤٣	٨,٦
الكهرباء والغاز والمياه	٩٠٤	٢٨,٢	٢٣٠٢	٧١,٨	٣٢٠٦	١,١
التشييد والبناء	٣١٨	,٦	٥٥٧٨٨	٩٩,٤	٥٦١٠٦	٢٠,٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٨٣٠	٢,٣	٣٥٨٦٠	٩٧,٧	٣٦٦٩٠	١٣,٢
النقل والتخزين والمواصلات	٨٧٦	٩,١	٨٧٣٨	٩٠,٩	٩٦١٤	٣,٤
تمويل وتموين عقارات	٥٣٨	٧,٠	٧٢٠٠	٩٣,٠	٧٧٣٨	٢,٨
خدمات مجتمع	٢٩٨٧٨	٢٤,٢	٩٢٧٤١	٧٥,٦	١٢٢٦١٩	٤٣,٨
أنشطة غير كاملة التوظيف	١٨٥	٦٢,٧	١١٠	٣٧,٣	٢٩٥	,١
المجموع	٣٦٢٧٥	١٣,٠	٢٤٣٨٤٧	٨٧	٢٨٠١٢٢	١٠٠

المصدر : مجلس التخطيط، الأمانة العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٩٩، ص١٠٧.

- بلغ مجموع القوى العاملة في قطر ٢٨٠١٢٢ نسمة يمثلون نسبة ٥٤٪ من مجموع سكان الدولة عام ١٩٩٧. وقد بلغ عدد العاملين القطريين ٣٦٢٧٥ نسمة، يمثلون ١٣٪ من مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي في الدولة، وهي نسبة ضئيلة جداً توضح قلة مساهمة العمالة المواطنة في قوة العمل. وكانت نسبة الإناث من جملة قوة العمل ضئيلة أيضاً حيث مثلت ١٣,٥٪ فقط بعدد مطلق قدره (٣٧٧٣٧) نسمة، وأن عدد القطريات العاملات لا يمثل سوى ربع هذا العدد (٨٧٠٢) نسمة فقط.

- عدم التوازن بين عدد العاملين القطريين وغير القطريين على مستوى جميع الأنشطة الاقتصادية، حيث تتفوق أعداد العاملين غير القطريين بنسبة تصل إلى أكثر من ٩٧٪ من جملة العمالة في قطاع الزراعة والصيد، والتشييد والبناء، والتجارة، والصناعات التحويلية، ونحو ٩٠٪ في قطاع التمويل والتأمين والعقارات، وقطاع النقل والمواصلات. ثم تنخفض قليلاً لتمثل نحو ٨٠٪ في المناجم " والكهرباء والماء، والخدمات، ويعود تفوق مشاركة العمالة الوافدة في قوة العمل إلى صغر حجم الطاقة البشرية " بسبب قلة السكان وقلة الخبرة في الأنشطة الاقتصادية الحديثة.

- تختلف مساهمة الأيدي العاملة في الأنشطة الاقتصادية، حيث يلاحظ من الجدول أن قطاع الخدمات استحوذ على أكبر عدد من العمالة بنسبة ٤٤٪ من جملتهم. وقد ارتفعت أيضاً نسبة العمالة الوطنية في هذا القطاع مقارنة ببقية القطاعات الأخرى حيث مثلوا نحو ربع جملة العمالة (٢٤,٤٪).

- استحوذت قطاعات الأنشطة الثالثة على نحو ٦٠٪ من جملة العاملين في الدولة، ويعود ذلك إلى طبيعة النشاط الاقتصادي للبلاد، الذي يعتمد على أنشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية، والتجارة بنوعيها الجملة والتجزئة، وأنشطة العقارات والمشاريع التجارية، والأنشطة المالية والمصرفية. وقد جذبت هذه القطاعات العمالة من كلا الجنسيتين القطرية وغير القطرية على السواء، حيث بلغت نسبة العمالة القطرية في هذه القطاعات نحو ٨٦٪ من جملتهم، والعمالة غير القطرية ٥٦٪. والملاحظ أيضاً أن النسبة الأكبر من العمالة القطرية تركزت في قطاع واحد وهو قطاع الخدمات بنسبة ٨٢,٤٪ من جملتهم في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب طبيعة العمالة المواطنة التي تحبذ الأعمال المكتبية والمتركزة في

القطاعات الحكومية، ولقلة الخبرة في مجال الأعمال الأخرى خاصة في مجال التجارة والصناعة والتشييد والبناء.

- يستأثر القطاع الخاص بنسبة ٦١٪ من الأيدي العاملة، والقطاع الحكومي ٣٧٪، والقطاع المختلط ٢٪. وتختلف نسبة الأنشطة الاقتصادية في كل قطاع، إذ يسجل القطاع الحكومي أعلى نسبة له في نشاط الخدمات ٩٢٪، والكهرباء والماء ٩٤٪. أما القطاع الخاص فأكبر نسبة سجلتها الأنشطة الاقتصادية كانت في التجارة ٩٩ ٪، وأنشطة العقارات ٩٨٪ والزراعة والصيد ٩٤٪، والصناعة التحويلية ٨٢٪، أما القطاع المختلط فأكبر نسبة للعاملين كان في قطاع المال والبنوك ٢٤٪، والصناعة التحويلية ١٢,٣٪، والفنادق والمطاعم ١١٪.

- بتقسيم السكان النشطون اقتصادياً حسب الحالة العملية، نجد أن ٩٨,٥٪ يعمل بأجر، ونحو ٠,٨٪ يعمل لحسابه، و ٠,٦٪ صاحب عمل.

- توجد أكبر نسبة للعاملين في مدينة الدوحة ٦١٪ من إجمالي العاملين في الدولة، يليها بلدية الريان ٢٤٪، ثم بلدية الوكرة ٥,٥٪، وأم صلال ٢,٣٪ والخور ٢,٦٪، والجميلية ٢٪، أما بقية البلديات فلا تساهم إلا بنسب ضئيلة وتصل مجتمعة إلى ٢,٥٪ من إجمالي العاملين في الدولة.

من خلال استعراضنا لتوزيع قوة العمل نجد أن هناك بعض الخلل ولابد من معالجته عن طريق:

١ - رفع نسبة مشاركة العمالة الوطنية في قوة العمل والتي مثلت نسباً منخفضة كما رأينا، وذلك من خلال ربط برامج التدريب والتأهيل والمؤسسات العلمية، باحتياجات سوق العمل، وكذلك تطوير المستويات

التعليمية، من حيث المحتوى والمناهج وطرق التدريس، والتركيز على التعليم التقني والفني والتدريب المهني، ولابد من الاستفادة من القوى العاملة الفائضة في بعض دول مجلس التعاون لسد النقص، والتقليل من استقدام العمالة الآسيوية الوافدة.

٢ - رفع معدلات مساهمة المرأة في سوق العمل والانخراط في أعمال تتناسب مع مبادئ الشريعة وتقاليد المجتمع الخليجي وعاداته وقيمه.

٣ - رفع نسبة مساهمة العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وذلك بإلزام الشركات الخاصة بتشغيل العمالة المواطنة ورفع نسبة مشاركتهم في هذه الشركات، وذلك بعد تأهيلهم ووضع خطط وبرامج وخاصة في المجالات الفنية والإدارية بما يتناسب ومتطلبات القطاع الخاص. وتقديم امتيازات تتماثل مع الامتيازات التي يحصل عليها المواطن عند تشغيله في القطاع الحكومي مثل قسائم الأراضي والقروض والحقوق المالية.

٤ - التركيب التعليمي للسكان:

تعتبر دراسة الحالة التعليمية للسكان أحد المؤشرات الاجتماعية الهامة التي تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وسنتناول دراسة الحالة التعليمية على مستوى البلديات كما في جدول (١١) ومنه يتضح الآتي:

جدول (١١)

توزيع السكان حسب الحالة التعليمية على مستوى البلديات عام ١٩٩٧

البلدية	أمي	٪	يقرأ ويكتب	٪	حاصل على شهادة	٪	المجموع	٪
الدوحة	٣٠٤٩١	١٤,١	٥٢٣٨٣	٢٤,٢	١٣٣٨٠٩	٦١,٧	٢١٦٦٨٣	٥١
الريان	٢٣٠٥٦	١٧,١	٤٦٢٠٣	٣٤,٣	٦٥٥٦٦	٤٨,٦	١٣٤٨٢٥	٣١,٧
الوكرة	٢٣٨١	١٢,٦	٤٢٣٩	٢٢,٣	١٢٣٥٥	٦٥,١	١٨٩٧٥	٤,٥
أم صلال	٥٤٦٣	٣٨,٥	٤٣٥٢	٣٠,٦	٤٣٨٦	٣٠,٩	١٤٢٠١	٣,٣
الخور	٢٣٧٧	١٤,٧	٤٤٧٣	٢٧,٦	٩٣٤٧	٥٧,٧	١٦١٩٧	٣,٨
الشمال	٨٨٣	٢٥,٥	١١٤٧	٣٣,١	١٤٣٢	٤١,٤	٣٤٦٢	,٨
الغويرية	٦٦٢	٤٢,٢	٤٧٤	٣٠,٢	٤٣٢	٢٧,٦	١٥٦٨	,٤
الجميلية	١٥٥٧	١٨,١	١٨٤١	٢١,٤	٥٢٠٣	٦٠,٥	٨٦٠١	٢,٠
مسيعيد	٤٩٠	٧,٥	١١٠٧	١٧	٤٩١٠	٧٥,٥	٦٥٠٧	١,٥
جريان البطنة	٧٧٣	١٩,٣	٢٠٨٥	٥٢,١	١١٤١	٢٨,٦	٣٩٩٩	١,٠
المجموع	٦٥٠٩٣	١٥,٣	١١٨٣٠٤	٢٧,٨	٢٤١٦٢١	٥٦,٩	٤٢٥٠١٨	١٠٠

المصدر : مجلس التخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٩٩، ص٦٣.

- ترتفع نسبة الأمية في بلدية الغويرية إلى (٤٢٪)، وبلدية أم صلال (٥ ر ٣٨٪)، وبلدية الشمال (٥١ , ٢٥٪) من إجمالي السكان لكل بلدية، وذلك بسبب ارتفاع نسبة العمالة الوافدة غير المتعلمة وذات المهن المتواضعة.
- تنخفض نسبة بقية البلديات إلى أقل من (٢٠٪)، وذلك بسبب ارتفاع أصحاب المؤهلات العلمية فيها كما في بلدية أم سعيد، التي انخفضت نسبة الأمية فيها إلى نحو ٥ , ٧٪ فقط، بسبب أنها تمثل منطقة صناعية

للبتروكيماويات والعاملين فيها من ذوي الخبرة والعلم في مجال عملهم. أما بلديتا الدوحة والوكرة والخور فكانت نسبة الأميين فيها متقاربة وهي بين (٩٣- ٩٥٪) وهي مناطق سكن مهمة للمواطنين الذين ترتفع فيهم نسبة المتعلمين مقارنة بالوافدين.

- شكل السكان الملمون بالقراءة والكتابة نسبة (٥٢٪) من جملة السكان في بلدية جريان البطنة، وأكثر من (٣١٪) في بلدية الشمال والريان وأم صلال والغويرية، وهي إما مناطق سكنية، أو مناطق إنتاج بترول تقطنها فئة متعلمة من السكان.
- أعلى نسبة من حملة الشهادات سجلت في بلدية الدوحة بنسبة (٥٠٪) من جملة سكانها، يليها بلدية الريان (٣٢٪)، وهاتان البلديتان تعتبران مركزاً عمرانياً لسكن المواطنين والوافدين الذين يعملون في مجالات تتطلب مستوى علمي مرتفع " كالأنشطة التجارية، ونشاط الخدمات، وقطاع المال والتأمين والمصارف، وغيرها.
- ترتفع نسبة الأمية ومن يقرأ ويكتب بين الوافدين إلى ٤٦٪ من جملتهم، بينما هي عند المواطنين ٣٤٪، وفي المقابل ترتفع نسبة حملة الشهادات بين المواطنين إلى ٦٦٪ وتنخفض عن ذلك عند الوافدين إلى ٥٤٪ (جدول ١٢) وذلك بسبب إلزامية التعليم للمواطنين، مقابل ارتفاع نسبة العمالة غير المتعلمة بين الوافدين.

ومن الجدول يتضح أيضاً أن نسبة الأمية بين الإناث أعلى منها بين الذكور عند المواطنين، بينما هي متقاربة عند الوافدين. ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع المحافظ الذي حتى وقت قريب كان يمنع المرأة من إكمال تعليمها بعد الزواج،

الأمر الذي جعل نسبتهم ترتفع لتمثل أكثر من ضعف نسبة الأمية بين الذكور. أما بالنسبة لغير القطريين فنجد أن نسبة الأمية تكاد تكون متقاربة بين الإناث والذكور حيث تمثل نحو ١٦٪ من جملتهم.

جدول (١٢)

التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية والجنسية والجنس عام ١٩٩٧

البلدية	قطريون			غير قطريين			المجموع		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أمي	٨,٧	١٨,٤	١٣,٨	١٦	١٥,٤	١٥,٨	١٤,٧	١٦,٦	١٥,٣
يقرأ ويكتب	٢٢,٠	١٨,٣	٢٠,١	٣١,٤	٢٧,١	٣٠,٣	٢٩,٧	٢٣,٦	٢٧,٨
حاصل على شهادة	٦٩,٣	٦٣,٣	٦٦,١	٥٢,٦	٥٧,٥	٥٣,٩	٥٥,٦	٥٩,٨	٥٦,٩
المجموع	٤٩,٦	٥٠,٤	١٠٠	٧٥	٢٥	١٠٠	٦٩	٣١	١٠٠

المصدر : مجلس التخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن، مارس ١٩٩٧، ص٦٥.

(٥) التركيب الديني للسكان:

يعتبر التركيب الديني من الخصائص السكانية التي توضح مدى تجانس السكان " وتبرز أهميته لاعتبار أساسي " وهو أن الهجرة الوافدة، وخاصة الآسيوية، هي المسؤولة عن نمو سكان الدولة، وهذه الجنسيات الآسيوية تتميز بتنوع الأديان والعقائد، الأمر الذي قد تترتب عليه بعض الآثار السلبية على تركيب السكان، خصوصاً وأن المجتمع القطري مجتمع إسلامي بالدرجة الأولى.

ومن خلال دراسة التركيب الديني في دولة قطر سوف نتعرف على نسبة كل ديانة من الديانات " وكيف أثرت الهجرة في ارتفاع نسبة بعض الديانات الأخرى.

بلغت نسبة المسلمين نحو (٨٠,٥٪) من جملة السكان، في حين وصلت نسبة المسيحيين (٩,٣٪) والديانات الأخرى (١٠,٢٪)، وهذا يعني أن نحو خمس السكان هم من غير المسلمين، وارتفاع هذه النسبة - خاصة بين أصحاب الديانات الأخرى غير المسلمة والمسيحية ـ والتي تمثل نحو ١٠٪- يعتبر أمراً خطيراً يجعل معتنقي هذه الديانات يشكلون خطورة على التكوين الاجتماعي للسكان، وقد يسبب الكثير من التناقضات الفكرية والاجتماعية، وهو أمر يجعلهم يطالبون بممارسة شعائرهم الدينية، ويقومون بتشييد المعابد لهم، وهو ما حدث فعلاً في بعض الدول الخليجية. وهذا ما سوف ينعكس على الوضع الإسلامي كلما ازداد عدد أتباع هذه الديانات، ولا شك أن ممارسة هذه الشعائر الدينية وما يتبعها من تكتلات قومية لمعتنقيها، قد يضعف الهوية القومية للسكان العرب، حيث أصبحوا في معظم أقطارها لا يشكلون الغالبية العظمى أمام هذه الأفواج المهاجرة، والتي تحمل معها طابعها الديني والقومي المميز، ومما يزيد المشكلة تعقيداً، أن هذا المركب الديني، مصحوب بمركب عرقي متنوع، ولابد من وضع الضوابط التي تحول دون تفاقم هذه المشكلات.

- الخلاصة:

- بالنسبة لنمو السكان اتضح أن هناك نمواً مرتفعاً للسكان بلغ نحو ٤٪ سنوياً، خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٧. وقد ساهمت الهجرة الوافدة بالنسبة الأكبر من هذه الزيادة. نتيجة الطلب المتزايد على العمالة الوافدة، وإن كانت المؤشرات المستقبلية تؤكد انخفاض معدل النمو إلى أقل من ٢٪ سنوياً خلال

الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥، نتيجة خفض استيراد العمالة في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة.

- وأوضحت صورة التوزيع السكاني وجود تركز كبير في العاصمة التي تضم نحو ثلثي سكان الدولة، وإن النسبة ترتفع إلى ٩٠٪ إذا ما ضمت مدينتي الريان والوكرة (الدوحة الكبرى)، وهذا يعني استقطاب العاصمة لمعظم سكان الدولة بكثافة صافية قدرها ٤٠٠٠ نسمة/كم٢. وبقياس نسبة التركز السكاني وجد أن هناك تركز سكاني كبير حيث إن ٩٠٪ من السكان يتواجدون على ١٣٪ فقط من مساحة الدولة. وهذه تمثل مدينة الدوحة والمدن القريبة منها، وهي مركز الثقل والارتكاز السكاني والاقتصادي والسياسي والعمراني، أما بقية أجزاء الدولة فتكاد تخلو من السكان.
- أما خصائص السكان فقد تأثرت هي الأخرى بالهجرة الوافدة، ووجدنا ارتفاع في نسبة الأعمار المتوسطة من السكان إلى ٧١٪، وارتفاع نسبة الذكور إلى ٦٦٪. مما يؤكد عملية الانتقاء الهجري للبلاد. كما لاحظنا من خلال التركيب الاقتصادي قلة مشاركة العمالة الوطنية في قوة العمل (١٣٪)، كما اتضح عدم التوازن بين عدد العاملين القطريين وغير القطريين على مستوى جميع الأنشطة الاقتصادية، حيث تتفوق أعداد العمالة غير القطرية بنسبة ٩ إلى ١، وهو مؤشر خطير يوضح مدى الاعتماد الكبير على هذه العمالة.

نظرة مستقبلية، وتوصيات لمعالجة الخلل السكاني في قطر:

١ - ضرورة وضع سياسة سكانية مستقبلية " لتحقيق نوع من التوازن بين السكان المواطنين والوافدين، ومحاولة تعديل التركيبة السكانية والاعتماد على مصادر متعددة من العمالة الوافدة، والتركيز على العمالة الوطنية قدر الإمكان.

٢ - تنظيم الهجرة الوافدة، وذلك عن طريق استقدام العمالة ذات الكفاءات والخبرات التي تحتاجها الدولة، والتعرف على مقدار العرض والطلب من قوة العمل، وتقليص أعداد العمالة غير المنتجة، والتي تخلق مزيداً من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

٣ - رفع كفاءة العمالة المواطنة وتقديم الحوافز المناسبة لهم للمشاركة في مختلف الأنشطة الاقتصادية سواء في القطاع العام أو الخاص، والتأكيد على دورها في عملية التنمية.

٤ - ينبغي اتباع سياسة نشر السكان وتوزيعهم بدلاً من تركزهم في العاصمة، في محاولة لتقليل الضغط على المدينة، ويتم ذلك بتطوير المدن الأخرى والتي تتوزع في شمال العاصمة مثل: الخور ومدينة الشمال، وجنوبها مثل: الوكرة ومسيعيد، وتوفير الخدمات بكافة مستوياتها على هذه المدن، لكي تستقطب السكان وتعمل على امتصاص الفائض السكاني الموجود في العاصمة.

٥ - لابد من رفع نسبة مشاركة المواطنين ذكوراً وإناثاً في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وعدم تكدسهم في الأعمال المكتبية، وذلك عن طريق تأهيلهم للأعمال المهنية، بتشجيع إنشاء المراكز والمعاهد لتدريبهم، وهذا من شأنه أن يقلل من الاعتماد على كثير من العمالة الوافدة.

٦ - اتباع إجراءات التقليل من الهجرة سوف يعدل من الخلل الموجود في بقية الخصائص السكانية الأخرى سواء في التركيب العمري والنوعي أو التركيب الاقتصادي، أو التركيب الديني.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن أية سياسة سكانية لابد أن يتبناها ويتولى

أمورها ويخطط لها ويتابع عملياتها ويتدارس نتائجها مجلس أو لجنة وطنية، وأن تكون ضمن خطة زمنية محددة، حتى يمكن الوقوف على ما تحقق من هذه السياسة السكانية، ويفضل تنفيذ ذلك من قبل الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، لكون المشاكل السكانية في هذه الدول متشابهة، والأخطار التي تواجهم، والتحديات المطلوبة منهم واحدة.

المراجع:

١ - حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٩٨٢، ص ٦٦.

٢ - محمد حسن الجابر، الجغرافية البشرية لقطر، رسالة ماجستير، غ. م.، القاهرة، ١٩٧٧.

٣ - سارة الزمان، جغرافية الخدمات في دولة قطر، رسالة دكتوراه، غ. م، جامعة القاهرة ١٩٩٤، ص ٣٥.

٤ - الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية (مواليد- وفيات) العدد الثامن، ١٩٩٢، ص١.

٥ - نظام عبدالكريم، الزيادة الطبيعية ودورها في معالجة الخلل السكاني في دولة قطر، قسم الجغرافيا، جامعة قطر، ١٩٩٣، ص ٤.

٦ - حسن الخياط، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

٧ - ج. ج، لوريمر، دليل الخليج، قسم الجغرافيا، الجزء السادس، ترجمة دولة قطر، الدوحة (ب. ت) ص ٩٨٥.

٨ - بيركس وسنكلير، السكان والهجرة الدولية في الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٨٨.

9 - United Nation, D. Demographic Year book, 1980

١٠- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد الثامن عشر، يوليو ١٩٩٨، ص ٩١.

١١- حسن الخياط، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

١٢- عثمان الحسن نور، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الإطار العام لبناء استراتيجية سكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ١٩٩٦، ص ١١٢.

١٣- عثمان الحسن نور، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

١٤- ناصر فخرو، النمو والتوزيع السكاني في قطر، موسوعة المعلومات القطرية، المجلد الجغرافي، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، ٩٩٩٨، ص ٢١٦.

١٥- محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الحكيم، السكان ديموغرافياً وجغرافياً، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٠٠.

١٦- إسماعيل عبد العزيز، المدن والمستوطنات والتخطيط العمراني، موسوعة المعلومات القطرية، المجلد الجغرافي، جامعة قطر، ١٩٩٨، ص ٢٣٨.

١٧- محمد الكواري، مدينة الدوحة، دراسة جغرافية، موسوعة المعلومات القطرية، المجلد الجغرافي، جامعة قطر، ١٩٩٨، ص ٣١٧.

١٨- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد ١٨، ١٩٩٨، ص ٢٥٩.

19 - Hawly, A. H., "Population Composition" in Hauser, P. m. and Duncan, O. D., (eds.), The Study of Population, Chicago University Press, Chicago, 1959. P 3.

٢٠ - فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٩٩.

٢١- سارة الزمان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣ .